

يهود أوغندا غير مؤهلين للهجرة إلى إسرائيل

فيها، ويفيد ثانياً في مواجهة التفوق الديموغرافي المحتمل مستقبلاً ليهود المشرق بسبب ارتفاع معدل النمو لديهم مقارنة بغيرهم.

وتأتي هذه الخطوة في وقت يستعد فيه الكثير من اليهود عبر العالم للهجرة إلى إسرائيل مع الانتقال إلى مرحلة ما بعد فيروس كورونا. ويعود أحد أسباب هذه الهجرة إلى كون تل أبيب نجحت في تخطي الأزمة بأقل الأضرار بخلاف دول غربية كفرنسا والولايات المتحدة التي حصد الفايروس فيها عشرات الآلاف من الأرواح.

وقالت وزيرة الهجرة بنينا تامانو شططا لكتينست "نتوقع وصول 90 ألف مهاجر بحلول نهاية العام 2021 مقارنة بـ35.463 في العام 2019".

وبموجب قانون العودة إلى إسرائيل، يحق لأي يهودي ولأطفاله وأحفاده الحصول على الجنسية الإسرائيلية تلقائياً حال الهجرة إليها.

ومن المتوقع أن يشكل القادمون من الولايات المتحدة، موطن أكبر جالية يهودية في العالم، النسبة الأكبر من المهاجرين.

تل أبيب تنظر إلى يهود الشرق الأوسط والأفارقة بعيون مختلفة عن يهود الغرب تصل أحياناً إلى الدولية

ويعيش في إسرائيل نحو 150 ألفاً من يهود إثيوبيا المعروفين باسم يهود الفلاشا، إضافة إلى عدد من اليهود المتحدرين من السودان وغيره، بالإضافة إلى الذين دخلوا إلى إسرائيل بطرق غير شرعية، ويزيد عددهم عن 20 ألفاً، عدا اليهود الأفرو - أميركيين وعددهم نحو 5 آلاف شخص.

ويعاني يهود الفلاشا من آثار خلاف بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، فبينما تسعى السلطة السياسية إلى دمجهم في المجتمع وجعلهم يخدمون في الجيش والشرطة، ترفض السلطة الحاخامية الاعتراف بهم، وتشكك في يهوديتهم.

ويوضح هذا الأمر في رفض السلطة الحاخامية الموافقة على عقود زواجهم، وإصدار فتاوى بحرمته تبرعهم بالدم، وادى وضع يهود الفلاشا المتردي إلى دخولهم في مواجهات أكثر من مرة مع الشرطة الإسرائيلية، وفي إحداها تحول ميدان راين إلى ساحة قتال استخدمت فيه الرصاص الحارقة والحجارة والعصي.

القدس - أبلغت الحكومة الإسرائيلية، الإثنين، المحكمة العليا بأن يهود أوغندا غير مؤهلين للهجرة إلى إسرائيل، في قرار يزيد من التفرقة الموجودة أصلاً بين الطوائف اليهودية داخل إسرائيل.

وقال الموقع الإلكتروني لصحيفة هارتس الإسرائيلية "بعد سنوات من المداولات، قررت وزارة الداخلية أن أفراد الجالية اليهودية في أوغندا غير مؤهلين للهجرة إلى إسرائيل".

وأضاف أن هذا القرار اتخذ رغم أن "الوكالة اليهودية كانت قد حكمت قبل عدة سنوات بأنه يُسمح لهم بالهجرة"، لكن وزارة الداخلية لها اليد العليا في مثل هذه الأمور.

وفي العام 1950، أقر الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) "قانون العودة" الذي يُعطي اليهود حق الهجرة والاستقرار في إسرائيل والحصول على جنسيتها، وتم تعديل القانون في العام 1970 ليشمل أصحاب الأصول اليهودية وأزواجهم.

وحزت هارتس من أن اتفاق المحكمة العليا مع الحكومة في قرارها يستكون له "تداعيات خطيرة على المجتمعات اليهودية الناشئة حول العالم المهتمة بالتواصل مع إسرائيل، ويشمل ذلك أحفاد اليهود الذين أجبروا على التحول خلال محاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية، بالإضافة إلى المجتمعات التي تدعى أنها تنحدر من القبائل الإسرائيلية المفقودة، ومجتمعات باكملها من المتحولين في أميركا الجنوبية".

ولم توضح هارتس المبررات التي استندت إليها الحكومة في قرارها، لكنها أشارت إلى أن اليهود في أوغندا "اعتنقوا اليهودية منذ حوالي 100 عام، وقبل حوالي 20 عاماً فقط، بدأ أعضاء هذا المجتمع في الخضوع للتحولات الرسمية وتم الإشراف على معظم هذه التحولات من قبل الحاخامات المنتسبين إلى حركة المحافظين".

وقالت "يعيش معظم أفراد المجتمع البالغ قوامه 2000 فرد اليوم في عدة قرى في شرق أوغندا، مع عدد ضئيل في كينيا". وترفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالكثير من اليهود الأفارقة، لا بل تشكك بيهودية بعض الذين تمكنوا من الهجرة إلى إسرائيل والذين يبلغ عددهم أكثر من 170 ألف نسمة، بحسب الإحصاءات الرسمية.

وتنظر تل أبيب إلى يهود المشرق والإفارقة بعيون مختلفة عن يهود الغرب، تصل أحياناً إلى الدولية، لكن هناك إسرائيليون يرون أن يهود أفريقيا يمكن أن يشكلوا احتياطياً إستراتيجياً بالنسبة إلى إسرائيل يفيد أولاً في تسهيل تواجد إسرائيل في الدول الأفريقية ومصالحها من مازق.

أردوغان يقفز على الأزمات بالدعاية لحزبه

الرئيس التركي يختزل مستقبل بلاده في حزب العدالة والتنمية



في خضم تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في تركيا وموجة الانشقاقات التي عصفت به، وجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الترويج للطفرة الاقتصادية التي عرفتها تركيا خلال العشرية السابقة سبيلاً لحشد الأصوات، متجاهلاً الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالبلاد حالياً نتيجة سياساته.

إسطنبول - اختزل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الإثنين مستقبل تركيا في حزب العدالة والتنمية الحاكم، متجاهلاً بقية المكونات السياسية والإرث السياسي والمجتمعي الذي كان له الفضل في الطفرة الاقتصادية التي تحققت في العشرية الأولى لحكم حزبه.

وقال أردوغان خلال مشاركته في المؤتمرات العامة لحزب العدالة والتنمية في 3 ولايات عبر تقنية الفيديو كونفرانس، إن حزبه "سيثبت للجميع بأنه جزء من مستقبل تركيا".

وأضاف أن العدالة والتنمية هو حركة سياسية تميزت بانها الحزب الأقدر على تجديد نفسه منذ تأسيسه وأنه سيثبت أنه ليس حزباً فقط للسنوات الـ18 الماضية، بل أنه سيكون جزءاً من مستقبل تركيا. وأوضح أن "ما تم إنجازه في تركيا خلال السنوات الماضية هو نجاح تم بالتعاون مع الشعب التركي"، مؤكداً أن الوصول إلى أهداف 2023 سيكون أيضاً بدعم من الشعب.

كيف لحزب تنكر لبعض مؤسسيه ولقادة كان لهم دور سياسي في صنع أمجاد الحزب أن يشكل حاضر تركيا ومستقبلها

وأكد أن العدالة والتنمية حقق قفزات نوعية في تركيا في مختلف المجالات من التعليم إلى النقل إلى الطاقة ومن الرياضة إلى الخدمات الاجتماعية. ووقف أردوغان على كل الحقائق التي مكنته من أن يقود تركيا، كما وقف على الأزمات التي أفرق فيها البلاد بفعل نهج الصدامي الذي طبع العشرية الثانية من حكمه، سواء حين كان رئيساً للوزراء أو حين تولى الرئاسة مدفوعاً بطموحات سلطوية وبحلم زعامة العالم الإسلامي.

يد فارغة وأخرى لا شيء فيها

بإراء المختصين وخبراء الاقتصاد؛ وكان يشير حينها إلى معارك الرئيس لخفض قيمة الفائدة وإلى حملة الانتقام من كفاءات في الحكومة، وفي البنك المركزي عارضت تدخلات أردوغان في السياسة النقدية وحذرت من نتائج كارثية لنهجه الصدامي مع الاقتصاد الأوروبي ومن التدخلات العسكرية الخارجية ومن حملات القمع واستهداف الخصوم السياسيين.

وأطلق أردوغان في الأشهر القليلة الماضية خطة إصلاحية شاملة وعد خلالها بتحسين وضع حقوق الإنسان وبتحسين مسار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وبتعزيز الديمقراطية والحريات، بينما توغل أجهزة في القمع وتتع السجون التركية بالمئات من معتقلي الرأي والمعارضين.

واعتمد لهجة مهادنة في خطاب موجه للداخل والخارج في تطور يعتبر انعكاساً في سياساته، لكن المتابعين للنسب التركي راوا في ذلك انحناءة للتعاضد مع المتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي في الولايات المتحدة بفوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة، والذي من المتوقع أن يفرض عقوبات اقتصادية على تركيا قد تعمق أزمة البلاد ومن خلفها أزمة الرئيس العالقي في أكثر من مازق.

الأسبق أحمد داود أغلو والوزير الأسبق علي بابا جان. والانشقاقات التي شهدتها العدالة والتنمية جزء من صورة قاتمة، لكن ما خفي في كواليسه أكبر من مجرد انشقاق، على الرغم من أن الضوف خاصة في الصفوف الخلفية للحزب، نجم كثيرا من الأعضاء عن الخروج عن صمتهم خوفاً من العقاب.

ويتساءل محللون كيف لحزب تنكر لبعض مؤسسيه ولقادة كان لهم دور سياسي صنع أمجاد الحزب في فترة من تاريخ تركيا مثل الرئيس السابق عبدالله غول، أن يشكل حاضر تركيا ومستقبلها؟ وكان لافتاً حرص الرئيس التركي على تهميش وإقصاء الشخصيات الوازنة في حزبه ممن باتوا يشكلون منافسين جديين له، ومن خلفوه الرأي في قضايا مصيرية تتعلق بوضع تركيا دولياً وسياسات خاطئة انتهجها ودفعت البلاد إلى الصدام مع الشركاء والحلفاء.

وكان أحمد داود أغلو قد أعلن ذلك صراحة بعد انشقاقه وتأسيسه حزبا منافساً للعدالة والتنمية، مشيراً إلى تفرد كجزء وكصانع لمستقبل تركيا، أصبح أضعف بكثير مما كان عليه، بفعل انشقاق عدد من قادة الصف الأول ومن الشركاء المؤسسين على رأسهم رئيس الوزراء

وأما كان الخطاب الاستعراضي الانتخابي الذي يسعي الرئيس التركي لتسويقه في هذا الظرف الدقيق الذي تمر به بلاده، فإن كل المؤشرات الاقتصادية والسياسية تؤكد أنه لن يتمكن من حجب حقيقة أنه بقدر السرعة التي حقق فيها العدالة والتنمية نمواً قياسياً في بدايات حكمه وإنجازات سياسية واجتماعية، بقدر سرعة الانحدار إلى هوة عميقة ومصير غامض.

ولا تخرج تصريحات الرئيس التركي عن سياق الدعاية الانتخابية المبكرة وقد عرف في السابق بقدرته على الاستقطاب والخطابات الدعائية واللعب على الوتر الديني والقومي، لكن في السنوات الأخيرة ومع دخول الاقتصاد في حالة ركود ومع اضطرابات لا تكاد تفارق العملة (اليرة)، ومع وتيرة قمع للحريات السياسية وحرية التعبير، فقدت تلك الخطابات زخمها.

ومن الأسئلة الملحة التي ترافق خطابات أردوغان الموجهة لقاعدة حزبه الانتخابية، ما يتعلق بوضع العدالة والتنمية ذاته، فالحزب الذي يروج له كجزء وكصانع لمستقبل تركيا، أصبح أضعف بكثير مما كان عليه، بفعل انشقاق عدد من قادة الصف الأول ومن الشركاء المؤسسين على رأسهم رئيس الوزراء

نافالني يسجل نقاطاً في حربه المحفوفة بالمخاطر مع الكرملين



معاركة من خلف القضبان

للدولة وهدف العقوبات الغربية، "يبني نافالني دعيته بطريقة تجعل من بين مؤيديه العديد من المراهقين والأطفال". وتابع أن نافالني ومناصروه "معتدون على أطفال بالسياسة".

ومازال نافالني يواجه طريقاً وعراً. فهو شخصية تحظى بقدر من التقدير في روسيا، بوصفه رجلاً صادقاً وصحافياً استقصائياً محنكاً، وتوضح القضايا التي تمكن من الكشف عنها، والمناسبة تماماً لكي يتم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، "فساد وسوء" بوتين والمقربين منه، وهو أمر معروف بالنسبة إلى الروس دون نافالني، ولكنها أمور لا يدعهم ينسوها.

وناقش رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي فرض المزيد من العقوبات على روسيا بشأن احتجاز نافالني. كما أجرى رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، مكالمة هاتفية مؤخراً مع بوتين للتأكيد على مطالب الاتحاد الأوروبي بشأن الإفراج عن نافالني.

وقرر الأوروبيون الإثنين إيفاد وزير خارجية الاتحاد جوزيب بوريل إلى موسكو في مطلع فبراير وينظرون في فرض عقوبات إذا واصل الرئيس الروسي قمع المعارضة.

وقال أحد هؤلاء الدبلوماسيين إن بوريل "سيواجه إلى موسكو في مطلع فبراير حاملاً رسالة واضحة من الاتحاد الأوروبي وسيعرض الوضع في روسيا خلال الاجتماع المقبل لوزراء خارجية الاتحاد في 22 فبراير".

بدأت تحقيقات جنائية في الإخلال بالنظام العام وارتكاب أعمال عنف طالت الشرطة، وهي من الجنح والجرائم التي قد يعاقب عليها بالسجن.

واعتباراً من 2 فبراير القادم سيواجه نافالني عقوبة بالسجن لسنوات بتهمة انتهاك الرقابة القضائية من خلال التماس العلاج في الخارج بعد عملية تسميمه، ونقل إلى ألمانيا وهو في غيبوبة بعد الحصول على إذن من بوتين شخصياً.

ونافالني متهم كذلك بالاحتيال، وهي تهمة يعاقب عليها بالسجن لمدة 10 سنوات، حيث من المفترض أن يمثل أيضاً أمام المحكمة في 5 فبراير في قضية تسميمه. وبما أن التعيينة كانت تتم عبر الإنترنت إلى حد كبير، فإن السلطات تزيد الضغط على المنصات الإلكترونية لإسقاط منصة "تيك توك" التي تحظى بشعبية كبيرة بين المراهقين.

وهي تحاول تقديم مؤيدي نافالني، بمساعدة شبكات تواصل اجتماعي غير مسؤولة، على أنهم فاشلون يتلاعبون "بأطفال" لأغراض سياسية.

وفتحت لجنة التحقيق، النافذة المسؤولة عن القضايا ذات الأولوية، تحقيقاً في "تحريض قاصرين على المشاركة في نشاطات غير قانونية من المحتمل أن تعرض حياتهم للخطر". وتستخدم السلطات التلفزيون الوطني الخاضع لسيطرة الكرملين خصوصاً من خلال البرنامج السياسي "فيستي نيدلي" الذي يقدم يوم الأحد.

وقال مقدم البرنامج دميتري كيسيليوف، مهندس الماكينة الإعلامية

جداً" لنتائج الاحتجاجات التي جرت السبت، ووعد بتحركات جديدة اعتباراً من "نهاية الأسبوع المقبل" رغم عدم توجيه دعوات حتى الآن.

وبالنسبة إلى الخبير السياسي في مركز كارنيغي في موسكو اليكسي كولينسنيكوف، يجب توقع "استمرار التظاهرات"، كما حدث خلال حركة الاحتجاج الكبرى في 2011 - 2012.

الاحتجاج يكتسي أهمية كونه يتزامن مع اقتراب الانتخابات التشريعية التي يريد نافالني أن يخوضها في ظل تراجع شعبية بوتين

ومن الواضح أن حجم التجمعات التي نظمت السبت من حيث العدد والجغرافيا هو "نتيجة عودة نافالني ومقطع الفيديو الذي نشره عن قصر بوتين".

لكن المحلل حذر من "الابتهاج" المتسرع قائلاً "النظام لديه موارد كبيرة لضمان بقائه بما في ذلك عدم مبالاة غالبية السكان". وأقر فولكوف بأن المعركة ستكون "صعبة".

وقد بدأت الآلة القضائية الروسية تتحرك؛ فقد أوقف أكثر من 3500 شخص خلال تظاهرات السبت، وهو عدد قياسي وفقاً لمنظمة "أوفي.دي - إنفو" المتخصصة.

ومن فلاديفوستوك إلى سانت بطرسبرغ مروراً بجبال الأورال وموسكو،

موسكو - مع تحدي حشود من المحتجين قمع الشرطة وهراواتها في المئات من المدن الروسية، كسب المعارض اليكسي نافالني من خلف قضبان زلزالته رهائسه، لكن معركته مع الكرملين ستكون طويلة ومحفوفة بالمخاطر.

وحقق نافالني -المسجون منذ 17 يناير عقب عودته من برلين إلى روسيا بعد خمسة أشهر من النفاضة إثر تعرضه لعملية تسمم- ضربة مزدوجة؛ فبالإضافة إلى عشرات الآلاف من المتظاهرين الذين تجمعوا السبت، يمكنه التباهي بجمع 85 مليون مشاهدة على موقع يوتيوب في أقل من أسبوع، في فيديو يتهم فيه فلاديمير بوتين ببناء قصر فخم مطلق على البحر. حتى أن الكرملين الذي عادة ما يعتبر أن نافالني "مدون لا يهتم أي شخص" اضطر إلى تناول الموضوع مساء الأحد على شاشة التلفزيون.

وقال الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف "حسناً، هذا القصر موجود بلا شك لكن ما علاقة ذلك بالرئيس"، وأصفا المقطع بأنه "كذب متقن". أما بالنسبة إلى التظاهرات، فقد قلل من أهميتها وقال "القليل من الناس خرجوا والكثير منهم يصوتون لفلاديمير بوتين".

ومع ذلك، فإن حركة الاحتجاج تكتسي أهمية بالغة، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في سبتمبر والتي يريد نافالني أن يخوضها في ظل تراجع شعبية حزب الكرملين الحاكم الذي يعتبر متصلاً وفاسداً. وقال ليونيد فولكوف، أحد أعضاء فريق نافالني، إنه "مرتاح